

تقرير الإدارة التنفيذية للمجموعة عن نتائج أعمال الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١

حققت المجموعة خلال عام ٢٠١٩ مبيعات عقارية بلغت حوالى ٢٠,٤ مليار جنيه، مما يؤكد ريادة ومكانة المجموعة وزيادة حصتها من السوق العقارى وقدرتها على الاستفادة من الطلب المتنامى فى السوق المحلى من خلال توفير منتجات عقارية تتلائم مع احتياجات السوق وبأسعار مناسبة ومدرسه.

إلا أن ما حققته مجموعة طلعت مصطفى القابضة من مبيعات عقارية خلال عام ٢٠١٩ قد جاء بفارق لا يتجاوز ٤% أو ٠,٩ مليار جنيه مقارنة بما حققته المجموعة خلال عام ٢٠١٨ والذي بلغ ٢١,٣ مليار جنيه وهذا الفارق ناتج وبشكل أساسى عن صافى قيمه الاستحواذ بمبلغ ١ مليار جنيه والذي تم على المدارس الأربعة بالرحاب ومدينتى وهو ما كانت تمتلكه المجموعة من مدارس قائمة فى ٢٠١٨ مقارنة بالاستحواذ الذى تم فى عام ٢٠١٩ بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه على مدرسة واحدة سيتم انشاؤها فى الرحاب.

وذلك بالإضافة إلى ما تضمنته مبيعات ٢٠١٨ من مبيعات ناتجة عن نجاح إطلاق مشروع سيليا الذى استفاد من الطلب الكبير على مشاريع المجموعة فى مناطق جغرافية جديدة .

وكنتيجة فورية للمبيعات القوية التى تم تحقيقها وما تم تحصيله كدفوعات مقدمة نجحت المجموعة فى تخفيض قيمة القروض والتسهيلات المصرفية المتعلقة بالقطاع العقارى بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه خلال العام ، وهذا يأتى ضمن الخطة المستهدفة وإستراتيجية المجموعة المعلنة فى إدارة هيكلة التمويل عن طريق تخفيض القروض البنكية وبالتالي تقليل مخاطر الائتمان وما قد ينشأ عنها مستقبلا بالإضافة إلى ما سيتم توفيره من تكلفة لخدمة الدين.

وقد بقيت معدلات تحصيل المستحقات فى حدود النسب المعتادة، وبما يكفل استمرار المجموعة فى الحفاظ على تحقيق العوائد المناسبة لمساهميها وتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ برامجها وخططها.

بلغ رصيد الوحدات المباعة وعضويات الاندية ولم يتم تسليمها للعملاء مبلغ وقدره ٤٩,٥ مليار جنيه مقابل ٤١,٧ مليار جنيه عن الفترة المقارنة، وهو ما يعكس أثر النمو فى المبيعات التى تحققت خلال العام والنتيجة عن تطوير الاستراتيجية البيعية للمجموعة ابتداء من يونيو ٢٠١٧، وسوف يتم إثبات تلك المبيعات كإيرادات فى قائمة الدخل عند تسليم تلك الوحدات وفقاً للجدول الزمنى للتسليم خلال السنوات من ٢٠٢٠-٢٠٢٣.

بلغ إجمالى الإيرادات المثبتة فى عام ٢٠١٩ مبلغ وقدره ١١,٧ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ١٠,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، بنسبة نمو حوالى ٧%.

بلغت إيرادات النشاط العقارى ٨,١٥ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٧,٤٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، وبنسبة نمو ٩%.

بلغ إجمالى حصة الشركات المالكة فى إيرادات فنادق فورسيزونز نايل بلازا، وشرم الشيخ، وسان ستيفانو، والنيل كيمبسكى نحو ١,٦٠٣ مليون جنيه مصري عن عام ٢٠١٩ مقارنة بمبلغ ١,٦٠٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨ ، إثر زيارات وإقامات خاصة وعرضية فى فندق الفورسيزونز النيل بلازا خلال شهر مارس من عام ٢٠١٨ والذي يعتبر حدث إستثنائى وأدى الى تأثير ايجابى إنعكس على زيادة صافى أرباح فندق الفورسيزونز النيل بلازا وبالتالي أرباح الفنادق المجموعة خلال عام ٢٠١٨ ولم يتم تكرار تلك الزيارات والإقامات خلال عام ٢٠١٩.



بلغت إيرادات الأنشطة ذات العائد الدوري والأنشطة الخدمية حوالي ١,٩٨٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٩ مقابل ١,٨٢٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، وبنسبة نمو ٩٪.

بلغ مجمل الربح المجمع ٤,٥١ مليار جنيه تقريباً في عام ٢٠١٩ مقابل ٤,٠٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، وبنسبة نمو ١١٪.

بلغ صافي الربح المجمع بعد الضرائب والحقوق غير المسيطرة مبلغ ١,٨٧ مليار جنيه تقريباً في عام ٢٠١٩ مقابل ١,٧٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، وبنسبة نمو ١٠٪.

حافظت الشركة نتيجة لوجود أنظمة رقابة داخلية على التكاليف على تحقيق نسبة صافي ربح مناسب مما يعزز قدرة الشركة على استيعاب التغيرات في الأسعار، رغم وجود خسائر فروق عملة خلال عام ٢٠١٩ بلغت ١٤٨ مليون جنيه نتيجة إعادة تقييم الوديعة بالدولار الأمريكي في ضوء تحسن سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي من ١٧,٨٤ جنيه في ٢٠١٨/١٢/٣١ إلى ١٦,٠٤ جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١.

بلغ إجمالي الأصول ١٠٤ مليار جنيه تقريباً، وبلغ صافي النقدية حوالي ٣,٢ مليار جنيه، حيث بلغ رصيد النقدية والاستثمارات المالية حوالي ٧,٩ مليار جنيه في حين بلغ رصيد القروض والتسهيلات حوالي ٤,٧ مليار جنيه، بحيث تمثل نسبة القروض والتسهيلات إلى حقوق مساهمي الشركة الام (Debt to equity) ١ إلى ٦,٦ وهذه النسب تدل على مدى قوة المركز المالي للشركة وتدني مستوى القروض مقابل حقوق المساهمين وأصول الشركة.

حافظ السهم على أدائه القوي خلال عام ٢٠١٩ رغم التغيرات الاقتصادية العالمية التي لازالت تؤثر بصورة غير ايجابية على البورصة المصرية، حيث زادت قيمة سعر السهم خلال الفترة من ٢٠١٧/٧/١ وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنسبة ٣,٤٪ مقابل هبوط في مؤشر الشركات العقارية بنسبة ١٧,٤٪ في نفس الفترة.

